

المحور السادس: معيار المحاسبة الدولية IAS 1 "عرض القوائم المالية"

تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS 1) "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" شهر جانفي من سنة 1975 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية، وعدل بشكل جوهري شهر سبتمبر 1997 ليصبح تحت عنوان "عرض القوائم المالية".

أولاً- هدف المعيار ونطاقه:

1- هدف المعيار: يصف هذا المعيار الأساس لعرض البيانات المالية للأغراض العامة، من أجل ضمان المقارنة مع كل من البيانات المالية التي تخص المنشأة في الفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ويبين كامل المتطلبات اللازمة لعرض البيانات المالية وإرشادات بشأنها، وكذلك بنيتها والمتطلبات الدنيا لمحتواها. يحدد المعيار أساس عرض القوائم المالية ويشمل المبادئ واجبة التطبيق و قائمة الوثائق المشككة للقوائم المالية.

2- نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار عندما يتم عرض بيانات مالية لغرض تلبية احتياجات مستخدميها (الغرض العام)، ويطبق على المشاريع الفردية أو مجموعة المشاريع بغض النظر عن قطاعات هذه المشاريع، وهي في عمومها مشاريع هادفة إلى تحقيق الربح، وحتى التي لا تستهدف الربح يمكن أن تطبق هذا المعيار مع إجراء تعديلات على بعض مسميات بنود القوائم المالية. مع ملاحظة أن المعيار IAS 1 لا ينطبق على البيانات المالية المرحلية والمختصرة.

ثانياً- أسس المعيار الدولي IAS1:

تشتمل المجموعة الكاملة للبيانات (القوائم) المالية على ما يلي:

- بيان (قائمة) المركز المالي في نهاية الفترة؛
- بيان الدخل الشامل للفترة؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- الملاحظات بالملاحق، وتشكل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

يجب اعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق، أي الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث بغض النظر عن استلام أو دفع النقدية. كما يجب أن تفصح المنشأة عن معلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم إعداد تقارير بها في البيانات المالية للفترة الحالية،

باستثناء سماح المعايير الدولية لعرض البيانات المالية أو طلبها خلاف ذلك. وتعد المنشأة البيانات المالية على أساس الاستمرارية إلا إذا قصدت الإدارة تصفية المنشأة أو وقف النشاط أو في حال عدم امتلاكها لبديل واقعي إلا القيام بذلك. تشير القاعدة أيضا الى أن عملية إجراء المقاصة بين بنود الأصول والخصوم أو بين بنود الدخل والمصروفات غير مسموح بها إلا إذا ورد ذلك ضمن معايير المحاسبة الدولية، حيث يجب أن تظهر مختلف البنود بشكل مستقل.

ثالثا- أساس القوائم المالية ومكوناتها:

لا يقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولية قائمة حصرية ومركزة من العناصر التي ستدرج في القوائم المالية، بل يمكن ملاحظة ما يلي:

- من ناحية، تعرض القاعدة IAS 1 مجموعة نموذجية من عناصر القوائم المالية؛
- بعض المعايير تشرح بشكل أكثر تفصيلا بعض تلك العناصر النموذجية، نقصد تحديدا المعيارين IAS 7 و IAS 33:

✓ المعيار IAS 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية؛

✓ المعيار IAS 33 المتعلق بعرض وحساب النتيجة حسب الأسهم.

- بعض المعايير مخصصة للمعلومات المكملة ضمن الملاحق بخصوص الحسابات المجمعة، ونخص بالذكر: المعيار IAS 24 الذي يخص المعلومات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة.

1- قائمة المركز المالي: لقد أُلزم مشروع "تحسين المعايير الموجودة"¹ التمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية ضمن بيان المركز المالي، مع إمكانية تقديم العناصر حسب درجة السيولة إذا كان ذلك سيسمح بعرض معلومات أكثر موثوقية وملاءمة من الطريقة الأولى (المرجعية). وبالتالي سيكون لدينا أساسا أصول جارية (متداولة) وأخرى غير جارية (ثابتة) من جهة، وخصوم جارية وأخرى غير جارية من جهة أخرى.

حسب المعيار IAS 1 يجب أن تتضمن قائمة المركز المالي كحد أدنى الأصناف التالية من العناصر: الأصول الثابتة المادية، الأصول الثابتة المعنوية، الأصول المالية، المشاركات المسجلة محاسبيا حسب طريقة المعادلة (طريقة حقوق الملكية)، المخزون، الزبائن والحقوق المماثلة، النقدية وما يعادل النقدية، الموردون والديون المماثلة، أصول وخصوم الضرائب وكذا الضرائب على الدخل (IAS 12)، المخصصات، الخصوم غير الجارية بفوائد (passifs portant intérêts)، حقوق الأقلية، رأس المال المصدر والاحتياطات،

¹ - "مشروع تحسين المعايير الموجودة" تم نشره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بهدف إلغاء الخيارات وجعل المعايير المحاسبية أكثر انسجاما فيما بينها.

وقد أضاف مشروع "تحسين المعايير الموجودة" أصناف العناصر التالية: موجودات (مباني) التوظيف (IAS 40)، الأصول البيولوجية (IAS 41). كما أضاف مشروع "التقارب قصير الأجل بين معايير الإبلاغ المالي (IFRS) والمعايير الأمريكية (US GAAP)" العناصر الأصول غير الجارية الموجهة للتنازل عنها والخصوم غير الجارية الموجهة للتنازل عنها.

2- قائمة الدخل: يقترح المعيار IAS 1 عرض بيان الدخل حسب الطبيعة (المستخدم كثيرا في فرنسا) أو حسب الوجهة (الإنتاج، التوزيع، الإدارة)، ويوجب اعتراف المنشأة بجميع بنود الدخل والمصاريف في فترة الربح أو الخسارة إلا اذا تطلب المعيار الدولي خلاف ذلك.

لقد حدد المعيار الدولي الحد الأدنى من العناصر الواجب عرضها ضمن القائمة والمتمثلة فيما يلي: إيرادات الأنشطة العادية، الأعباء المالية، الحصة ضمن النتيجة الصافية للشركات المرتبطة والمشاريع المشتركة المسجلة محاسبيا حسب طريقة المعادلة، عبء الضريبة على الدخل، حقوق الأقلية، النتيجة الصافية للدورة.

كما أضاف مشروع "التقارب قصير الأجل بين بين المعايير (US GAAP، IFRS) " مجموعة العناصر التي تسمح بالإشارة إلى الأرباح والخسائر المرتبطة بالأنشطة المتوقعة.

3- قائمة التغير في حقوق الملكية: في إطار معايير المحاسبة الدولية يمثل بيان التغير في حقوق الملكية مكونا كاملا وجزء لا يتجزأ من القوائم المالية. ولدى المجموعات الاختيار بين إدراج أو عدم إدراج التغيرات الناتجة عن المعاملات بشأن رأس المال والتوزيعات.

يجب أن تشمل قائمة التغير في حقوق الملكية العناصر التالية: النتيجة الصافية للدورة، كل عنصر من الإيرادات أو الأعباء أو الأرباح أو الخسائر سجل مباشرة ضمن الأموال الخاصة وكذلك مجموع هذه العناصر، إجمالي الإيرادات والمصروفات للفترة، والتي تبين بشكل منفصل إجمالي المبالغ المنسوبة لمساهمي الشركة الأم وحقوق الأقلية، الأثر المتراكم للتغيير في الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المحاسبية.

4- قائمة التدفقات النقدية: تعتبر قائمة التدفقات النقدية أساسا لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد وما في حكم النقد والاحتياجات لاستخدام هذه التدفقات النقدية، ويحيل المعيار IAS 1 إلى المعيار الدولي IAS 7 بخصوص عرض القائمة ومتطلباتها.

5- الملاحظات على القوائم المالية (الملحق): يجب أن تعرض الملاحظات والملحق المعلومات المتعلقة بالمناهج المحاسبية وطرق التقييم، وأن تشير إلى المعلومات المطلوبة من طرف معايير المحاسبة الدولية، وتقدم كل معلومة غير محددة في المعايير ولكنها ضرورية من أجل تقديم صورة صادقة.